



دور المدقق الداخلي في الحد من اساليب الغش والاحتيال

أ.د. ستار جابر خلاوي الحجامي⁽²⁾

ناطق عطية شبوط السراي⁽¹⁾

Salradi@uowasit.edu.iq

natiah523@uowasit.edu.iq

جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث في الأساس الى تفعيل دور المدقق الداخلي في الوحدات الحكومية في الحد من اساليب الغش والاحتيال، وبيان أهم الجوانب النظرية للتدقيق الداخلي ودوره في نظام الرقابة الداخلية للوحدات الحكومية، وكذلك التعرف على الإجراءات والاساليب والطرق المتبعة في الوحدات الحكومية للحد من هذه الممارسات الغير مشروعة، هذا بالإضافة الى تأهيل المدقق الداخلي عن طريق دراسة القوانين والإجراءات والأساليب والتقنيات التي يمكن استعمالها وتوظيفها في الحد من اساليب الغش والاحتيال، ولتحقيق أهداف البحث تم استعمال منهجين: المنهج الاستقرائي، في استعراض الجانب النظري للبحث عن طريق استقراء المصادر والأدبيات المتعلقة بموضوع البحث بغية التوصل إلى استنتاجاتٍ نظريةٍ تدعمُ أراء الباحث، والمنهج الوصفي (التحليلي)، لدراسة وتحليل البيانات الاحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ان أهم ما توصل اليه الباحث من استنتاجات هو إن التدقيق المالي وبالوسائل والاجراءات المتعارف عليها غير قادر على التصدي لأساليب الغش والاحتيال في الوحدات الحكومية، وبما إن المدقق الداخلي يتمتع بإمكانات ومهارات وإلمامه بالعلوم المحاسبية والتدقيق كل ذلك يؤهله للقيام بمهام الحد من اساليب الغش والاحتيال، إذ تم اثبات ذلك من طريق الدراسة التحليلية الاحصائية.

الكلمات الافتتاحية:

التدقيق الداخلي، المدقق الداخلي، أساليب الغش والاحتيال.

Abstract

The research aims primarily to activate the role of the internal auditor in government units in reducing fraudulent methods, and to clarify the most important theoretical aspects of internal auditing and its role in the internal control system of government units, as well as to identify the procedures, methods and approaches followed in government units to reduce these illegal practices, in addition to qualifying the internal auditor by studying the laws,

procedures, methods and techniques that can be used and employed in reducing fraudulent methods, To achieve the research objectives, two approaches were used: the inductive approach, in reviewing the theoretical aspect of the research by inducting sources and literature related to the research topic in order to reach theoretical conclusions that support the researcher's opinions, and the descriptive (analytical) approach, to study and analyze statistical data using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program, The most important conclusions reached by the researcher is that financial auditing, with the conventional means and procedures, is unable to confront fraudulent methods in government units. Since the internal auditor has the capabilities, skills, and knowledge of accounting and auditing sciences, all of this qualifies him to carry out the tasks of reducing fraudulent methods, as this has been proven through statistical analysis.

Key words:

Internal Audit, Internal Auditor, Fraud and Deception.

المقدمة

تعدّ وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تركز عليها الوحدات الحكومية، لما لها من دور في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة وفاعلية استعمال الموارد المتاحة للوحدة، ولقد ازدادت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي مع ازدياد الفسائح المالية في عدد من كبريات المؤسسات المالية في العالم، كأداة لمكافحة حالات الغش والاحتيال، وذلك لما تقوم بها من تقييم وتقويم فاعلية نظام إدارة المخاطر والضوابط الرقابية، وفي ضلّ كلّ هذه المؤشرات أصبح من الضروري إيجاد آلية مناسبة للحدّ من حالات الغش والاحتيال، ولتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه الى اربعة مباحث، تضمن المبحث الاول: منهجية البحث، وتناول المبحث الثاني الاطار النظري للبحث، في حين تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث، أما المبحث الرابع يمثل أهم ما توصل إليه البحث من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث.

1- مشكلة البحث:-

تكمن مشكلة البحث في تنامي ظاهرة الغش والاحتيال بشكل واسع في مختلف الدول وفي العراق بشكل خاص في جميع القطاعات الاقتصادية وبالأخص في الوحدات الحكومية، ومع تزايد الجهات والمنظمات التي تهدف للحد من هذه الظاهرة الا انها لا تفي بالغرض المطلوب الا وهو القضاء على هذه الافة، لذلك سيتم التركيز في هذا البحث على دور المدقق الداخلي في الحد من اساليب الغش والاحتيال، وتتمثل مشكلة البحث بالسؤال التالي: ماهو دور المدقق الداخلي في الحد من اساليب الغش والاحتيال؟

2- اهداف البحث:-

وفقاً لمشكلة البحث والتساؤلات المطروحة فإن الهدف الأساس للبحث يتمثل في تفعيل دور المدقق الداخلي في الحد من حالات الغش والاحتيال ويمكن صياغة الأهداف الفرعية التالية.

1. بيان أهم الجوانب النظرية للتدقيق الداخلي ودوره في نظام الرقابة الداخلية.

2. التعرف على الإجراءات المتبعة في الحد من أساليب الغش والاحتيال.

3- أهمية البحث:-

تكمن أهمية البحث في بيان مدى خطورة جرائم الغش والاحتيال وأثرها السلبي على الاقتصاد العام للدولة، وعن طريق هذه البحث الذي سوف نتطرق إلى دور المدقق الداخلي في الحد من أساليب الغش والاحتيال.

4- فرضيات البحث:-

بناءً على مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسة التالية:-

عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) بين دور المدقق الداخلي والحد من أساليب الغش والاحتيال.

المبحث الثاني: الجانب النظري.

1- نبذة تاريخية عن التدقيق الداخلي: أن تطور مهنة التدقيق الداخلي يعود إلى تأسيس معهد المدققين الداخليين (IIA) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941م، وإن هذه المرحلة تُعد الأساس في التطور المهني للتدقيق الداخلي، إذ أهتم المعهد منذ تأسيسه بتطوير ونمو مهنة التدقيق الداخلي من أجل الاستفادة من خدماته (Reding, et.al, 2013:204)، وقد مر التدقيق الداخلي منذ نشأته بمراحل وتطورات عدة، تمثلت بالتعديلات والإضافات على مفهومه وتعريفه ونطاق مهامه الرقابية لتنسجم مع هذا التطور، وخاصة في الأهداف المنشودة منه بالإضافة للحاجة إلى خدماته كوظيفية رقابية، إذ تشير معظم الدلائل إلى أن بدايات ظهور مهنة التدقيق الداخلي في الشركات الكبرى كانت في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، إذ انتهت إدارة الوحدات في القطاعات المختلفة إلى أهمية التدقيق الداخلي وقيمة الخدمات التي تقدمها هذه المهنة (عباس، بن عويده، 2022:14). وكانت أولى مراحل تطور مهنة التدقيق الداخلي والتي اعتمدت على الملاحظة والعد، ثم بعد ذلك مرحلة في عام 1941م تم اختراع نظام الرقابة الداخلية عن طريق فيكتور برنك (https://www.albayan.ae/economy /last-deal). وخلال عام 1947م أصدر معهد المدققين الداخليين (IIA) أول بيان يتضمن مسؤوليات المدقق الداخلي، إذ تم وضع التوصيف الأول لممارسة أنشطة التدقيق الداخلي التي تعكس مسؤوليات المدقق الداخلي ومتطلبات هذه المهنة (جمعة، 2011: 160- 161). والجدول التالي يستعرض مراحل تطور التدقيق الداخلي.

جدول رقم (1) مراحل تطور التدقيق الداخلي.

الفترة الزمنية	الوظيفة
قبل عام (1941)	التأكد من سلامة العمليات المالية والمحاسبية.

بين عام (1957-1941)	الاهتمام بالجوانب المالية والمحاسبية بهدف خدمة الإدارة.
بين عام (1971-1957)	خدمة الوحدة ككل.
بين عام (1998-1971)	أصدار معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي.
بين عام (1998 ولغاية الآن)	إضافة قيمة للوحدة.

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على (الجوهر واخرون، 2017: 112).

2- مفهوم التدقيق الداخلي:-

إن مهنة التدقيق بشكل عام، هي مهنة قديمة نشأت في روما، وكان أصحاب المصالح القدامى يقومون بالتحقق من السجلات بصورة علنية أو شفوية والذي كان يسمى "مراجعة الحسابات"، وقد اطلق عليه لاحقاً بمصطلح "تدقيق"، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (Audits) والتي تعني المراجعة (Pickett, 2010:136).

الجدول رقم (2)

تعريفات التدقيق الداخلي

ت	التعريف	المصدر
1	عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من خلال معيار التدقيق الدولي رقم (610) التدقيق الداخلي بأنه، وظيفة تأكيدية استشارية تهدف إلى تقييم وتعزيز فاعلية إدارة الوحدة الاقتصادية للمخاطر من خلال فحص وتقويم ورصد كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.	(IFAC,2015,645)
2	وكذلك عرف على أنه وظيفة تقييم مستقلة تم إنشاؤها ضمن الوحدة لفحص وتقييم الأنشطة بهدف خدمة الوحدة، بالإضافة إلى مساعدة أعضاء الوحدة في الاضطلاع بمسؤوليتهم بفعالية، ويشير هذا التعريف إلى أهمية وظيفة التدقيق الداخلي داخل الوحدة، كما يشير إلى تعزيز الضوابط الداخلية للوحدة.	(kashona,2019:19)
3	وفي يونيو 1999 م أصدر معهد المدققين الداخليين (IIA) آخر تعريف للتدقيق الداخلي والذي أصبح الآن مقبولاً على نطاق واسع والذي ينص على أن، التدقيق الداخلي هو عملية مستقلة، التأكيد الموضوعي والنشاط الاستشاري المصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات الوحدة فهو يساعد الوحدة على تحقيق أهدافها من خلال تحقيق اتباع نظام منهجي ومنضبط، لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة العمليات.	(IIA,2012:21-37)

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على ادبيات الدراسة.

3- أهداف التدقيق الداخلي:-

تُعد وظيفة التدقيق الداخلي أداة فعالة للإدارة في العديد من الوحدات الاقتصادية، وقد تم الاعتراف بها كعنصر أساسي في الوحدات في كل من القطاعين العام والخاص لسنوات عديدة، لا تقتصر وظيفة التدقيق الداخلي على دور معين داخل الوحدة، بل هو شامل ووفقاً لذلك يتم تنظيمه في الوحدة الاقتصادية ككيان منفصل مسؤول أمام الإدارة العليا، فإن الهدف الرئيس للتدقيق الداخلي هو مساعدة الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية من خلال تزويدها بالتحليل والتقييم والتوصيات والتعليقات المتعلقة بالعمليات التي تمت مراجعتها (Tumwebaze et al,2018: 5). لذلك فإن اهداف التدقيق الداخلي تشمل: (Anderson, et.al,2017:48).

1. الفعالية التشغيلية وكفاية العمليات.
2. موثوقية وسلامة أنظمة المعلومات المالية والتشغيلية وجودة معلومات صنع القرار التي تنتجها تلك الأنظمة.
3. التحقق من وجود الحماية الكافية لأصول الوحدة من جميع أنواع الخسائر.
4. التحقق من مدى الإمتثال لسياسات الوحدة وإجراءاتها الموضوعية واللوائح والقوانين.
5. فحص وتقييم كفاية وملائمة التطبيقات المحاسبية، والعمل على جعلها أكثر فاعلية.
6. تحديد إمكانية الاعتماد والوثوق بالبيانات التي تتولد داخل الوحدة.
7. تقييم أداء الموظفين على مستوى تنفيذ المهمات المكلف بها.
8. تقديم التوصيات اللازمة لتحسين عمليات الوحدة وتطويرها.
9. التحقق من نظم الرقابة الأخرى كنظم رقابة التكاليف، ونظم المعلومات المحاسبية وغيرها للتأكد من مدى انسجامها مع سياسات الوحدة وخططها.

4- أنواع التدقيق الداخلي:-

أولاً- التدقيق المالي:-

يقصد بالتدقيق المالي العمليات التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي في تدقيق العمليات المالية والمحاسبية داخل الوحدة الاقتصادية مثل عمليات دفع واستلام النقد وعمليات التسجيل بالسجلات والتأكد من صحتها ورفع التقارير وغيرها من الأنشطة ذات الطبيعة المالية (الجلاد،2022: 13).

ثانياً- تدقيق الالتزام:-

ان هدف التدقيق الرئيس هو الالتزام لتوجيهات الإدارة حيث تزود الإدارة جميع الأقسام والعمليات بالتوجيهات المتعلقة بالأداء المطلوب لأعمال الوحدة، تم تصميم هذه التوجيهات لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح، وأن الأقسام تعمل بكفاءة وفعالية، وأن يتم تقليل المخاطر، العديد من هذه التوجيهات الموجودة في أدلة السياسات والإجراءات التي يحتفظ بها كل مجال وظيفي، المدقق الداخلي مكلف بالإبلاغ عن التزام الأقسام لهذه التوجيهات، غالباً ما تحدد هذه التوجيهات الضوابط الداخلية التي وضعتها الإدارة لتقليل المخاطر أو الحد منها داخل الوحدة(أوصيف،2017:17).

ثالثاً. التدقيق التشغيلي:-

يعرف التدقيق التشغيلي بأنه دراسة العمليات التجارية لأجل تقديم توصيات حول الاستخدام الكفء والأمثل للموارد، والإنجاز الفعال لأهداف العمل، والالتزام لسياسات الوحدة، الهدف من التدقيق التشغيلي هو مساعدة المديرين على الاضطلاع بمسؤولياتهم الإدارية وتحسين الربحية، أذ حددت المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) التدقيق التشغيلي كنوع من الخدمات الاستشارية التي تهدف إلى مساعدة الوحدة الاقتصادية على تحسين استخدام قدراتها ومواردها لتحقيق الاهداف، لذلك يُعد المدققون الداخليون التدقيق التشغيلي جزءاً لا يتجزأ من التدقيق الداخلي (Louwers, et al,2015:686).

رابعاً. تدقيق تقنية المعلومات:-

الغرض من تدقيق تكنولوجيا المعلومات هو تقليل مخاطر استخدام البيانات الإلكترونية من خلال اختيار الهياكل والعمليات المرتبطة بأنظمة تكنولوجيا المعلومات، وضمان الموافقة على الوصول إلى البيانات الإلكترونية ، وحماية أنظمة الوقاية من الفيروسات، وحماية قاعدة بيانات الوحدة، ويتم تنفيذ هذا النوع من قبل فريق تدقيق تكنولوجيا المعلومات المحترف.

خامساً. تدقيق الاحتيال:-

تهدف عمليات تدقيق الاحتيال إلى تحديد شكوك ونقاط ضعف الوحدة الاقتصادية باستخدام معلومات خاصة حول الانتهاكات وجميع الأدلة المتعلقة بحالات الاحتيال والغش السابق كدليل من المهم الكشف عن الاحتيال مباشرة، لما له من تأثير مالي على الوحدة الاقتصادية (شربة،2015،63).

5- الصفات الشخصية للمدقق الداخلي:-

أولاً- النزاهة:-

تُعد النزاهة صفة شخصية للمدققين الداخليين، إذ يجب أن يكون لديهم ذلك لأن الأشخاص الذين يتمتعون بالصدق يبنون الثقة مع الآخرين، أذ يعتمد مستخدموا مخرجات أعمال التدقيق الداخلي على الحكم المهني للمدققين الداخليين لاتخاذ قراراتهم المهمة.

ثانياً. الصبر والقدرة على ضبط النفس:-

تتطلب مهنة التدقيق الكثير من الجهد، وأحياناً يكون من الضروري الدخول إلى مراحل مختلفة، في بعض الأحيان يواجه المدقق عقبات في الحصول على المعلومات والتعامل مع الآخرين، لذلك يجب أن يكون صبوراً ومثابراً ونشطاً.

ثالثاً. المبادرة:-

المدقق الداخلي الناجح هو الشخص الذي يبدأ العمل من تلقاء نفسه، إنهم يبحثون عن الفرص التي تضيف قيمة طوعية ويريدون لعب دور وكيل التغيير داخل المنظمة ويتابعونها.

رابعاً- المرونة:-

التغيير هو الثابت الوحيد في عالم الأعمال اليوم، الوحدات الناجحة تتكيف بشكل جيد ومستمر مع التغيير، يشكل التغيير مخاطر جديدة يجب إدارتها، أيضا يتعين على المدققين الداخليين التكيف بشكل ملائم مع هذا التغيير والتحديات الجديدة.

(الرمحي، 2017:88، 85)، (Anderson, et.al,2017:60-61).

6- التأهيل العلمي والمهني للمدقق الداخلي:-

إذ أوضح معيار التدقيق الداخلي رقم(1210) الصادر عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين أنه يجب أن يكون لدى المدققين الداخليين المعرفة والمهارات والقدرات الأخرى اللازمة للقيام بمسؤولياتهم الفردية الموكلة اليهم، وكذلك يجب أن تمتلك أنشطة التدقيق الداخلي ككل المعرفة والمهارات والقدرات الأخرى اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها(IIA,2017)، إذ يجب ان يكون المدقق الداخلي ملماً بالأمور التالية: (Gacon, 2013:55-68).

1. معرفة وفهم معايير التدقيق الداخلي الدولية وتطبيقاتها.
 2. معرفة وفهم قواعد السلوك المهني للمدقق الداخلي، وكيفية التعامل مع المواقف المتعلقة بتطبيقها.
 3. الالتزام بالمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
 4. المحافظة على مبدأ الاستقلالية.
 5. المحافظة على الموضوعية والحيادية لضمان عدم تأثر رأيه بمؤثرات خارجية.
 6. فهم وتطبيق متطلبات الالتزام المهني بأعلى المستويات.
 7. معرفة أهمية الحفاظ على سرية المعلومات.
 8. مراعاة المصلحة العامة والحفاظ عليها.
 9. السعي الدائم لتعزيز وتطبيق أخلاقيات المهنة.
- ## 7- قواعد السلوك المهني للمدقق الداخلي:-

1-النزاهة.	تشمل قواعد السلوك على ان المدققين الداخليين:-
	- يجب القيام بعملهم بأمانة واجتهاد ومسؤولية.
	- يجب الامتثال القانون وتقديم الإفصاحات كما هو متوقع بموجب القانون والمهنة.
	- ألا يكون طرفاً في أي عمل غير قانوني، أو يشارك في أعمال تقوض سمعة مهنة التدقيق الداخلي أو الوحدة.
	- يجب أن يحترم ويشارك في تحقيق الأهداف المشروعة والأخلاقية للوحدة.

2-الموضوعية. لا يجوز لهم المشاركة في أي نشاط أو عمل أو علاقة قد تضعف أو يفترض أنها تضعف تقييمهم العادل، وتشمل هذه المشاركة تلك الأنشطة أو الاعمال أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح الوحدة. - لا يجوز لهم قبول أي شيء قد يضعف أو يفترض أنه يقوض حكمهم المهني. - يجب عليهم الإبلاغ عن جميع الحقائق المادية المعروفة لديهم والتي إذا لم يتم الإبلاغ عنها قد تؤدي إلى تشويه الإبلاغ عن الأنشطة قيد التدقيق.	
3-السرية. يجب توخي الحذر في استخدام وحماية المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء أداء واجباتهم. - لا يجوز استخدام المعلومات لتحقيق مكاسب شخصية أو بطريقة تتعارض مع القانون أو تضر بالأهداف المشروعة والأخلاقية للوحدة.	
4-الكفاءة. يجب أن يشاركوا فقط في الخدمات التي لديهم المهارات والمعرفة والخبرة اللازمة لها. - يجب أن يتم تنفيذ خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. - يجب عليهم أن يعملوا باستمرار على تحسين كفاءتهم وفعالية وجودة خدماتهم.	

Source: Arens, Alvin A.; Elder, R and Al J; Beasley, Mark S.; Hogan, Chris E, (2017),"Auditing and Assurance Services an Integrated Approach", Sixteenth Edition.

8- المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي:-

أولاً- معايير الصفات:-

تنقسم معايير السمات، التي تتناول وظيفة التدقيق الداخلي والخصائص التي يحتاجها المدققون الداخليون الأفراد من أجل إجراء خدمات ضمان واستشارات فعالة، إلى أربعة أقسام رئيسية (IIA,2017:4).

1- 1000 الغرض والسلطة والمسؤولية:-

تتطلب وظيفة التدقيق الداخلي ميثاقاً ينص بوضوح على غرض الوظيفة وسلطاتها ومسؤولياتها ويحدد طبيعة خدمات التأكيد والاستشارات التي تقدمها الوظيفة، وينبغي أن يكون الميثاق متسقاً مع وظيفة التدقيق الداخلي للحسابات، من الضروري أيضاً الاعتراف بمسؤولية وظيفة التدقيق الداخلي للامتثال للمبادئ والتعاريف الأساسية للتدقيق الداخلي والمعايير الأخلاقية والقواعد الأخلاقية للمهنة.

2- 1100 الاستقلالية والموضوعية:-

يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة، ويجب أن يكون المدققون الداخليون موضوعيين في أداء واجباتهم، الاستقلالية هي التحرر من المواقف التي تهدد فيها أنشطة التدقيق الداخلي، أي القيام بمسؤوليات التدقيق الداخلي بشكل عادل، الموضوعية موقف عقلي عادل يسمح للمدقق الداخلي بأداء مهمته بطريقة تجعله يؤمن بمنتج عمله ولا يتنازل أبداً عن جودة خدماته.

3- 1200 الكفاءة والعناية المهنية اللازمة:-

الكفاءة والعناية المهنية اللازمة تُعد الركائز الثانية والثالثة التي تدعم خدمات التدقيق الداخلي الفعالة، تمثل الكفاءة المعرفة والمهارات المطلوبة للقيام بمسؤوليات التدقيق الداخلي، أما العناية المهنية اللازمة فتتمثل بالمهارات المتوقعة من مدقق داخلي مختص بشكل معقول.

4- 1300 برنامج ضمان وتحسين الجودة:-

برامج ضمان وتحسين الجودة المفهوم الأساسي في خدمات التدقيق الداخلي، أذ يتيح تقييم المطابقة لمعايير وظيفة التدقيق الداخلي، وتقييم ما إذا كان المدققون الداخليون يطبقون القواعد الأخلاقية، كما يقيم البرنامج كفاءة وفاعلية مهمة التدقيق الداخلي، يجب أن تتضمن برامج ضمان وتحسين الجودة، المراقبة المستمرة لأداء وظيفة التدقيق الداخلي.

ثانياً- معايير الأداء:-

وتنقسم معايير الأداء، التي تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي والمعايير التي يمكن على أساسها تقييم أداء هذه الخدمات، على سبعة أقسام رئيسية:

1- 2000- إدارة نشاط التدقيق الداخلي:-

إن المدقق الداخلي مسؤول عن إدارة مهمة التدقيق الداخلي والتأكد من أن المهمة تضيف قيمة إلى الوحدة، يجب أن يكون لدى الوحدة ممثل داخلي مسؤول عن الموافقة على عقود الخدمة، وتتبع نتائج وملاحظات المشاركة للإدارة العليا ومجلس الإدارة الذين يشرفون على جودة عمل مقدمي خدمات التدقيق.

2- 2100- طبيعة العمل:-

يجب على وظيفة التدقيق الداخلي "تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عملية الحوكمة في الوحدة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية والإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها.

3- 2200- التخطيط للمهام:-

ينص على أن "المدقق الداخلي يجب أن يضع ويوثق خطة لكل مهمة، بما في ذلك الغرض من المهمة ونطاقها وتوقيتها وتخصيص الموارد".

4- 2300- تنفيذ المهام:-

يجب على المدقق الداخلي تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية والمفيدة اللازمة، وتحديد الاستنتاجات الأساسية ونتائج المشاركة في التحليل والتقييم المناسبين، وتوثيق المعلومات الكافية والموثوقة وذات الصلة والمفيدة لدعم نتائج واستنتاجات المهمة والتأكد من أن المشاركة تخضع للإشراف المناسب لضمان تحقيق أهداف مهمة التدقيق وضمان الجودة.

5- 2400- إيصال النتائج:-

يجب أن يكون إيصال النتائج دقيقاً وموضوعياً وواضحاً وموجزاً وبناءً وكاملاً وفي الوقت المناسب، لكي تكون عمليات التدقيق الداخلي ذات قيمة، يجب إبلاغ النتائج إلى المستخدمين المناسبين في الوقت المناسب، إذ يجب أن يكون الاتصال في شكل يقلل من خطر سوء الفهم، وكذلك يجب أن يتضمن الغرض من المهمة ونطاقها ونتائجها.

6- 2500- المراقبة والمتابعة:-

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إنشاء وصيانة نظام لمراقبة الإجراءات في نتائج المهام المبلغ عنها، وكذلك يجب على المدققين الداخليين إنشاء عملية متابعة لرصد وضمان الإجراءات التي تتخذها الإدارة.

7- 2600- قبول إدارة المخاطر:-

يتناول معيار قبول المخاطر مسألة قبول مستويات المخاطر المتبقية التي قد لا تقبلها الوحدة، المخاطر المتبقية هي جزء من المخاطر الأساسية التي تبقى بعد أن تنفذ الإدارة إجراءاتها للحد من المخاطر.

9- مفهوم الغش والاحتيال:-

يُعد الاحتيال السلوك البشري الذي ينطوي على الخديعة وانتهاك الثقة، إذ يمكن وصفه بأنه جريمة أو نشاط غير قانوني، يرتكب للحصول على الثروة بشكل غير عادل أو غير قانوني بطريقة مخططة سواء بشكل فردي أو جماعي، بانتهاك القانون والتشريعات الحكومية الحالية وأنشطتها الاقتصادية المختلفة (Ismail,2020:110)، ويمثل عمل متعمد يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد للاستيلاء على منافع أو موارد فرد أو وحدة اقتصادية بشكل غير قانوني (Khalaf,2022:86).

أما الغش فيعرف على أنه الأخطاء التي تقع عن قصد مع سبق الإصرار، يتم ارتكابه بقصد إخفاء معالم البيانات من أجل تحقيق منفعة شخصية على حساب الوحدة، عن طريق التلاعب في البيانات المالية الواردة في المستندات الثبوتية أو السجلات المحاسبية أو القوائم المالية، أي إنه يمثل عملية الحذف أو التعديل أو إجراء قيود مزيفة بهدف إخفاء عجز أو إخفاء حقائق تتعلق بالبيانات المالية (علي، 2013:53).

وكذلك عُرِف الغش بأنه "تقديم معلومات مضللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، تنتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها"، ويوجد هناك ثلاثة مجالات للغش هي: التلاعب بالبيانات والقوائم المالية، والفساد، وكذلك التلاعب بالموجودات وملكيته، وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن الغش هو المعنى الأوسع للجرائم والمخالفات التي يتم ارتكابها بشكل متعمد لتحقيق أغراض ومصالح شخصية على حساب الآخرين (برغل، 2015:16).

هذا وقد عُرِف الغش بأنه "خداع أو تحريف يقوم به الأفراد داخل الوحدة الاقتصادية (الإدارة أو الأطراف المسؤولة عن الحوكمة أو موظفي الوحدة الاقتصادية) بهدف تحقيق منافع غير قانونية" (Manjula, et al, 2012:178).

وكذلك يُعد الغش من وسائل ارتكاب الاحتيال باستخدام الحيلة والخداع، وهو نوع من أنواع الخيانة، لأن فيه إخفاء للواقع وإظهار نقيضه، ويتحقق بخداع الآخرين بإخفاء العيوب أو تزيينها، فهو يمثل هدراً للمال العام والموارد، ويعيق

الأداء ويلحــق الضــرر بالوحدــة ويســميتها وبمصــداقيتها
(<http://alphabeta.argaam.com/article/detail/104673>)

10- اسباب او دوافع الغش والاحتيال:-

إن ظاهرة الغش والاحتيال تحكمها أسباب عدّة متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، والتي يمثل بعضها بطبيعتها المباشرة أو غير المباشرة، وتتمثل هذه الأسباب بالتالي: (بحر، 2011:12)، (احمد، 2018:10-12).

أولاً- الدوافع والأسباب الاقتصادية:-

تلعب الظروف الاقتصادية المتردية دوراً مهماً كأحد الدوافع التي تؤدي إلى حدوث الغش والاحتيال، فسوء الأحوال الاقتصادية بشكل عام، والمتمثلة في النهاية في عجز الدولة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، هي السبب الرئيس والكامن وراء السلوك الاجرامي السائد بين الافراد في معظم الدول النامية.

ثانياً- الدوافع والأسباب السياسية:-

إن الغش والاحتيال ناتج عن المناخ السياسي وتبني بعض الدول لمختلف الأيديولوجيات الحديثة التي تتعارض بشكل ما مع التعاليم الدينية، وينعكس ذلك على الاستقرار السياسي لمعظم الدول النامية، وتؤدي هذه الظروف بما في ذلك غياب الديمقراطية والشورى إلى حرمان الكثير من المواطنين من التعبير عن آرائهم والمساهمة في صياغة السياسات العامة من جهة، ومن جهة أخرى فإن عجز السلطة التنفيذية في الدولة عن أداء مهامها، وعجزها في تحسين معاملة موظفي الدولة.

ثالثاً- الدوافع والأسباب الاجتماعية:-

و غالباً ما تكون هذه الأسباب تربوية وسلوكية، حيث نجد أن هنالك كثير من الموظفين نشؤا في بيئة اجتماعية لا تولي اهتماماً كبيراً لغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الشباب، وحتى المدارس والمؤسسات التعليمية أصبحت لا تأخذ بنظر الاعتبار التركيز على المعايير الدينية، وهذا بدوره يؤدي إلى سلوكيات غير محمودة مثل أخذ الرشوة وعدم تحمل المسؤولية وعدم احترام القانون.

11- مثلث الغش والاحتيال¹:-

ينص مثلث الغش والاحتيال على أن هنالك ثلاثة عوامل رئيسة تؤدي إلى حدوث الغش والاحتيال، وهي الدافع والفرصة والتبرير، تم طرح نظرية مثلث الغش والاحتيال في محاولة لفهم ما الذي يدفع الافراد أو يلهمهم أو يحفزهم على ارتكاب جرائم الغش والاحتيال، على الرغم من توفر الدافع وفرص ارتكاب عمليات الغش والاحتيال، إلا أنه بدون وجود التبرير لن تحدث هذه العمليات، وبالتالي فإن التبرير يُعدّ مكمل لهذه العوامل التي يجب أن تكون متوفرة أو متاحة لحدوث عمليات الغش والاحتيال (Eko, et al, 2020:56-66)، وفقاً لدراسة (Gressey) في علم النفس الاجتماعي، إذ

¹ مثلث الغش و الاحتيال هو النموذج الذي وضعه دونالد كريسي (1970) ويوضح هذا النموذج العوامل التي تدفع الأشخاص لارتكاب حالات الغش والاحتيال المهني، وهو يتألف من ثلاثة مكونات تؤدي جميعها إلى السلوك الاحتيالي. (<http://www.acfe.com/fraud-triangle.aspx>)

قدم من خلالها نظرية عناصر مخاطر الغش والاحتيال لأول مرة، إذ أجرى مقابلات مع (120) شخص من الموقوفين بتهمة الاختلاس ومن خلالها توصل إلى أن أعمال الغش والاحتيال تحدث في حالة توافر الأركان الثلاثة لمثلث الغش والاحتيال معاً، وخلصت نتائج الدراسة إلى التالي: (Schuchter & Levi, 2016:108).

- أ- إن الغش والاحتيال يعدّ دالة لثلاث عناصر، هي الدوافع، الفرص، والتبرير.
- ب- كلما اتسع النطاق الذي توجد فيه هذه العناصر الثلاثة، زادت عمليات الغش والاحتيال.
- ت- الغش والاحتيال ما هو إلا نتيجة اجتماع الدوافع والفرص والتبرير.

من ناحية أخرى، يظن علماء الجريمة أن الغش والاحتيال ناتج عن هذه العناصر الثلاثة والتركيز هنا هو أنه لكي يُرتكب الغش والاحتيال بالإضافة إلى العوامل الثلاثة، يجب أن يكون هناك طريق للهروب من العقاب، أي يجب أن يكون هناك مخرج (Mukoro, 2011: 281-289).

أولاً- الدافع:-

تمثل الدوافع والضغوط النفسية والمالية المؤدية إلى ارتكاب عمليات الغش والاحتيال، هي عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية على الفرد أو الحاجة إلى تحقيق أو زيادة الإيرادات أو الرغبة في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفرد، تشمل دوافع ارتكاب عمليات الغش والاحتيال التي يشيع وجودها هي الضغط لتلبية الاحتياجات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية. (وزارة المالية، 2018:9).

ثانياً- الفرصة:-

أي عندما تتوفر للشخص فرصة لحدوث عمليات الغش والاحتيال، فإن وجد لنفسه منطقاً لارتكاب الجريمة، مع غياب ردود الفعل في وجود السلوك المخالف للقانون والأخلاق في ارتكاب مثل هذه الجرائم (Smith, 2013:901-912)، أي هناك فرصة لتلبية الحاجات عن طريق استخدام وسائل غير قانونية (Schuchter & Levi, 2016:107-121).

ثالثاً- التبرير:-

عادة ما يكون مرتكبو جرائم الغش والاحتيال قادرين على تسويق الأعمال الاحتيالية أو تبريرها بما ينسجم مع قواعدهم وأخلاقياتهم الشخصية، لذلك فإن الأخلاق هي محدد رئيس للمواقف أو التبرير (Huang, et al, 2017:1344).

12- اساليب الغش والاحتيال في الوحدات الحكومية:-

يُعدّ الغش والاحتيال في الوحدات الحكومية من أهم الأسباب الرئيسة لهدر الأموال العامة، مما له من أثر على الأموال العامة المخصصة للأنفاق الحكومي لأغراض عامة، بما يسهم في تقديم الخدمات العامة، ونظراً لأن الوحدات الحكومية هي المؤتمنة على الأموال العامة وصرفها، فهي تُعد أكثر عُرضة واستهدافاً لحالات الغش والاحتيال، من قِبَل مرتكبي هذه الجرائم يتوجب على الوحدات الحكومية التأكد من تصرف الموظفين بصورة تتلائم مع قواعد السلوك

المهني، من أجل حماية أموالها والحفاظ على مصالح المواطنين وحماية سمعتها وسمعة موظفيها، وتدرك الحكومة أن أي ضرر مالي قد تعاني منه، فإن الأثر الأكبر على الاقتصاد العام بصورة مباشرة، أن بعض حالات الغش والاحتيال في الوحدات الحكومية تشمل التالي (ديوان الرقابة المالية الاتحادية العراقي، 2019:8)، Monday & (Osugba, 2019:163-171)، (وزارة المالية، 2018:6).

- أ- استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية.
- ب- إتلاف السجلات الحكومية أو حذفها دون تصريح أو استخدامها بشكل غير ملائم.
- ت- الإفصاح غير المصرح به عن المعلومات المالية التي تم الاطلاع عليها أثناء أداء العمل.
- ث- قبول الرشاوي (مثل الهدايا أو منافع أخرى) بغرض الحصول على منافع شخصية.
- ج- الاختلاس أو إساءة الاستخدام المتعمد لأصول وممتلكات الوحدات الحكومية.
- ح- التلاعب في الحسابات أو إعداد بيانات مالية كاذبة.
- خ- استخدام أو حيازة وثائق مزورة.
- د- إساءة استخدام اسم أو سلطة الوحدات الحكومية للحصول على ميزة شخصية.
- ذ- إساءة تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة.
- ر- تقديم معلومات كاذبة أو مضللة أو عدم تقديم معلومات صحيحة.
- ز- سوء إدارة عملية تخصيص العقود وعدم الالتزام بضوابط احواله وتنفيذ العقود الحكومية.

13- دور المدقق الداخلي في الحد من اساليب الغش والاحتيال:-

يُعد الغش والاحتيال مصدر قلق كبير للعديد من الوحدات في مختلف القطاعات وفي مختلف البلدان ويتسبب في دمار كبير للاقتصاديات، إذ تفقد مليارات الدولارات سنويا نتيجة الغش والاحتيال، لذا يجب على الخبراء والأكاديميين والباحثين السعي لإيجاد تقنيات حديثة لمنع الغش والاحتيال واكتشافه وإيجاد حلول موثوقة لحماية الوحدات والمؤسسات الاقتصادية، عادةً ما تُستخدم تقنيات متعددة لمعالجة حالات الغش والاحتيال (Albashrawi, 2016 : 553).

ونظرا للتطور السريع الذي يشهده نشاط التدقيق الداخلي، فقد تعددت واجبات المدققين الداخليين وأن يكونوا على استعداد مستمر لتدقيق أي شيء تقريبا، بما في ذلك نظم الرقابة الداخلية والعمليات التشغيلية، إذ جاء في تقرير نشرته معهد المدققين الداخليين المتعلقة بالاحتيال والتدقيق الداخلي، هو غالبا ما تحدث عمليات الغش والاحتيال نتيجة سوء تصميم الضوابط الرقابية وضعف الحوكمة اللذان يقوضان عمليات الوحدات، وجاء في التقرير- أيضاً: ينبغي أن يوجد لدى الوحدات الاقتصادية إجراءات رقابة داخلية للحد من مخاطر الغش والاحتيال، على أن يشمل دور المدقق الداخلي هو تقييم هذه الضوابط الرقابية (سليمان، نواز، 2020: 106-107) لذلك يجب على المدققين الداخليين الأخذ بالاعتبار العناصر التالية:

أولاً- البيئة الرقابية:- ويشمل فحص وتقييم جوانب البيئة الرقابية والقيام بإجراءات التدقيق لمخططات الغش والاحتيال الاستباقية والقيام بإجراءات التحقيقات اللازمة وتقديم التقرير عن عمليات التدقيق لهذه الحالات، وتقديم الدعم اللازم لمعالجة هذه العمليات، وينبغي أن يكون لدى المدققين الداخليين خطاً ساخناً للإبلاغ عن حالات الغش والاحتيال.

ثانياً- تقييم المخاطر:- تقييم إدارة مخاطر الغش والاحتيال، على وجه التحديد ما تقوم به الإدارة من إجراءات تقييم واختبار مخططات الغش والاحتيال وسوء السلوك المحتمل من قبل الأطراف الأخرى.

ثالثاً- أنشطة الرقابة:- تقييم فعالية تصميم وتنفيذ أداء وأساليب الرقابة الداخلية المتعلقة بالغش والاحتيال، والتأكد من الإجراءات والخطط وبرامج تدقيق حالات الغش والاحتيال، مع التأكيد على التغييرات التي قد تحدث في بعض الأنظمة والقوانين واللوائح وتأثيراتها على أساليب الرقابة.

رابعاً- المعلومات والاتصال:- تقييم فعالية عمليات تشغيل أنظمة الاتصال مع توفير الدعم اللازم لمبادرات التدريب المتعلقة بحالات الغش والاحتيال.

خامساً- أنشطة المراقبة:- تقييم أنشطة المراقبة على برامج الكمبيوتر وإجراء التحقيقات اللازمة ودعم لجنة التدقيق في الإشراف على البرامج المتعلقة بمكافحة حالات الغش والاحتيال، ودعم التطور في تحديد مؤشرات الاحتيال، وتوظيف وتدريب الموظفين حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم بالخبرة المناسبة (www.Protiviti.com)، (يعقوبي، هلهال، 37-36:2022).

وقد نصت معايير التدقيق الداخلي (IIA) على دور المدقق الداخلي فيما يتعلق بفعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية داخل الوحدة الاقتصادية (مجدوب، زياني: 2021، 175-176)، (IIA, 2017:13)، (كشاط، حجاز، 2019:133).

1- المعيار رقم (2130) الرقابة:- "يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي الوحدة الاقتصادية في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها والعمل على تحسينها باستمرار".

• **المعيار رقم (2130) (A1):-** "يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى ملائمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات بالنظر إلى:"

أ- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوحدة.

ب- موثوقية ومصداقية البيانات والمعلومات المالية والتشغيلية.

ت- فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.

ث- حماية الأصول.

ج- الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود.

• **المعيار رقم (2130) (C1):-** "يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال انجازهم للمهام الاستشارية وذلك عند تقييم مسار الرقابة بالوحدة".

2- المعيار رقم (2120) إدارة المخاطر:- "يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها"، أن تحديد فعالية عمليات إدارة المخاطر هو حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي لأهداف الوحدة الاقتصادية بما يتفق مع المهام الرئيسية للوحدة، يمكن لنشاط التدقيق الداخلي دعم هذا التقييم من خلال جمع المعلومات أثناء القيام

بمهام التدقيق، وتوفر نتائج هذه المهام فهما لعمليات إدارة المخاطر ومدى فعاليتها، من خلال الأنشطة الرقابية المستمرة أو عن طريق تنفيذ تقييمات بصورة منفصلة.

- **المعيار رقم (2120)C1:-** يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم مخاطر الوحدة الاقتصادية المتعلقة بالحوكمة وأنظمة المعلومات والعمليات التشغيلية.
- **المعيار رقم (2120)C2:-** يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمالية حدوث عمليات غش واحتيال وكيفية إدارة الوحدة لهذه المخاطر.
- **المعيار رقم (2120)A1:-** أثناء تأدية المهام الاستشارية يجب على المدققين الداخليين دراسة المخاطر المتعلقة بأهداف هذه المهام، كما يجب أن يكونوا متيقظين لاحتمال وجود مخاطر أخرى هامة.
- **المعيار رقم (2120)A2:-** يجب على المدققين الداخليين استعمال خبرتهم المهنية بالمخاطر المكتسبة من خلال انجازهم للمهام الاستشارية، وذلك عند تقييم عمليات إدارة مخاطر الوحدة.
- **المعيار رقم (2120)A3:-** ينبغي على المدققين الداخليين عند مساعدتهم الإدارة في وضع أو تحسين لعمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم أن يمتنعوا من تولي أي مسؤولية إدارية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث.

1- فقرات أداة البحث (الاستبانة):-

تَمَّ استعمال (مقياس ليكارت الخماسي) وفق درجــــــــــــــــات الآتية: (لا أُنْفِقُ تماماً، لا أُنْفِقُ، محايد، أُنْفِقُ، أُنْفِقُ تماماً)، ومنْ تَمَّ التعبير عن هذا المقياس كميّاً، بإعطاء كُلِّ عبارة من العبارات السابقة وزن، وفقاً للآتي: لا أُنْفِقُ تماماً (1) ، لا أُنْفِقُ (2) ، محايد (3) ، أُنْفِقُ (4) ، أُنْفِقُ تماماً (5) ، تَمَّ تقسيمه على أكبر قيمة بالمقياس $(4 \div 5 = 0.80)$ وهكذا.

2- صدق الاتساق الداخلي:-

يتم معرفة صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون pearson's (correlation coefficient) قوة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه والجدول التالية توضح صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

أولاً- صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الاول:-

الجدول رقم(3) صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الاول.

ت	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة (sig)
	تساهم استقلالية المدقق الداخلي في تحسين وتطوير اجراءات الرقابة الداخلية؟	.732** ¹	.000

¹ ** داله عند مستوى دلالة 0.01 فاقل

.000	.641**	يجب توافر المهارات اللازمة للمدقق الداخلي في إجراءات ومراحل عملية التدقيق لمعرفة انواع المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الحكومية؟
.000	.735**	يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام ادارة المخاطر بشكل دوري؟
.000	.610**	يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (الدورات التدريبية المتخصصة)؟
.000	.884**	إن المدقق الداخلي متحرر من أي مسؤوليات تنفيذية وأية قيود يمكن أن تؤثر على موضوعية؟
.001	.842**	تساهم خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية؟
.000	.801**	تساهم وظيفة المدقق الداخلي في إضافة قيمة للوحدة الحكومية من خلال زيادة كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر؟
.000	.771**	يعي المدقق الداخلي في احتمال حدوث حالات جسيمة من الغش والاحتيال؟
.000	.725**	يتم تحديد سلطة ومسؤولية المدقق الداخلي رسمياً وفقاً للتشريعات والتعليمات النافذة؟
.000	.836**	لدى المدقق الداخلي المعرفة اللازمة بالمخاطر والضوابط الرقابية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية؟

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج(SPSS).

يبين الجدول ان قيم معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات عبارات دور المدقق الداخلي في الوحدات الحكومية مع
الدرجة الكلية للمحور موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.01)، فاقل اذ تتراوح قيم معامل الارتباط
بين (0.610) كحد ادنى الى (0.884) كحد اعلى ويشير ذلك الى وجود صدق اتساق داخلي .

ثانياً. صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني:-

جدول رقم(4) صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني.

ت	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة (sig)
	إن اهم اسباب الغش والاحتيال هي عدم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي؟	.722**	.000

.000	.760**	هنالك ضغوط خارجية تمارس على الموظفين في مراكز القرار تؤدي الى ازدياد حالات الغش والاحتيال؟
.000	.647**	إن عدم وجود عقوبات رادعة والتهاون في المسائلة والعقاب يؤدي الى التمادي في ارتكاب حالات الغش والاحتيال؟
.000	.722**	يتم مراجعة التحديات التي تواجه الوحدات الحكومية بشكل دوري فيما يتعلق بمخاطر الغش والاحتيال؟
.000	.836**	تزداد حدة انتشار حالات الغش والاحتيال بتزايد منح الاستثناءات والصلاحيات في اتخاذ القرارات؟
.000	.771**	إن انخفاض مستوى التأهيل المهني والعلمي في أقسام التدقيق والمحاسبة يؤدي الى تمرير المعاملات التي تحتوي على حالات غش واحتيال؟
.000	.816**	إن من اهم اسباب الغش والاحتيال هي الضعف والقصور في تطبيق المعايير المحاسبية التي تحكم عمل مهنة المحاسبة والتدقيق وبالتالي تؤدي الى ارتكاب بعض حالات التلاعب في السجلات المالية؟

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

يبين الجدول ان قيم معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات تخطيط موارد المؤسسة مع الدرجة الكلية للمحور موجبة
وذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 0.01 فاقل اذ تتراوح قيم معامل الارتباط بين (0.647) كحد ادنى الى (0.836) كحد اعلى ويشير ذلك الى وجود صدق اتساق داخلي.

3- الصدق البنائي:-

يعتبر الصدق البنائي احد مقاييس صدق الاداة الذي يقيس مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية
للاستبانة وكما مبين في الجدول رقم (5) والذي يبين معاملات الارتباط لكل محور من محاور اداة الدراسة مع الدرجة
الكلية للاستبانة.

الجدول رقم(5) معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور البحث مع الدرجة الكلية للاستبانة.

الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
دور المدقق الداخلي في الوحدات الحكومية	.780**	.000
اساليب الغش والاحتيال	.712**	.000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

يبين الجدول ان قيم معامل الارتباط لكل محور من محاور الدراسة مع الدرجة الكلية للاستبانة موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.01)، فاقل اذ تتراوح قيم معامل الارتباط دور المدقق الداخلي في الوحدات الحكومية (0.780)، اما بالنسبة لأساليب الغش والاحتيال في الوحدات الحكومية فقد بلغ مقدار الصدق البناء (0.712).

4- ثبات أداة الدراسة:-

قام الباحث بالتحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام كل من معامل ألفا كرونباخ (α) (Cronbach's Alpha)، لمعرفة مدى ثبات الاستمارة لدى المبحوثين، تم اجراء اختبار معامل الفا كرونباخ إذ يبين الجدول رقم (12) أن مقدار الثبات للمحور المدقق الداخلي في الوحدات الحكومية بلغ (0.819)، أما بالنسبة لمحور اساليب الغش والاحتيال (0.825)، مما يدل على ثبات أسئلة الاستبيان، وأن معامل الفا يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، ففي حالة الصفر يدل على عدم وجود ثبات، أما في حالة اقترابه من (1) فيدل على وجود ثبات، ودل ذلك على أن الاستبيان يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلاً دقيقاً، وكما موضح بالجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) معامل الثبات (Cronbach's Alpha) لمحاور استمارة الاستبيان.

الأبعاد	معامل الثبات (Cronbach's Alpha)
دور المدقق الداخلي في الوحدات الحكومية	0.819
اساليب الغش والاحتيال	0.825

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

مما سبق يُستنتج أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، كما يُعدّ مؤشراً مهماً على أن العبارات المكوّنة للاستبانة تعطي نتائج مستقرة وثابتة في حال التطبيق على أفراد العينة، ومن ثمّ توجد طمأنينة تجاه تحليل بيانات الدراسة.

5- تحليل البيانات:-

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تمّ تجميعها، فقد تمّ استعمال العديد من الأساليب الاحصائية المناسبة باستعمال الحزم الإحصائية للعلوم (Statistical Package for Social Sciences) والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وكان أبرزها على النحو الآتي:

❖ المتوسط الحسابي: (Mean)، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كلّ عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الرئيسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.

❖ الانحراف المعياري: (Standard Deviation)، للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكلّ عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكلّ محور من المحاور الرئيسية عن وسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضّح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكلّ عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلّما

اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس، (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركيز الاستجابات وتشتتها).

❖ المدى، وهو في هذه الحالة عبارة عن (أكبر قيمة- أصغر قيمة)، في مقياس ليكرت أي (5-1=4).

- ثم يُتم تحديد طول الخلية عن طريق (قسمة المدى على عدد خلايا مقياس ليكرت)، أي (4/5=0.80).
- بعد ذلك يُتم إضافة طول الخلية إلى أصغر قيمة في المقياس، وهي (1) للحصول على الحد الأعلى للخلية (اتفق تماماً)، وهكذا حتى نصل إلى الحدود الدنيا والعليا لكل خلية وستكون كالآتي:
- أي وسط تقع قيمته بين (1 - 1.79)، يُصنّف في الخلية (لا اتفق تماماً)، وهو ما يشكّل نسبة أقل من (20%).
- أي وسط حسابي قيمته أكبر من (1.80 وحتى 2.59) يصنّف في الخلية (لا اتفق)، وهو ما يشكّل نسبة ما بين (21%) إلى (40%).
- أي وسط قيمته أكبر من (2.60 وحتى 3.39) يصنّف في الخلية (محايد)، وهو ما يشكّل نسبة ما بين (41%) إلى (60%).
- أي وسط حسابي قيمته أكبر من (3.40 وحتى 4.19) يصنّف في الخلية (اتفق)، وهو ما يشكّل نسبة ما بين (61%) إلى (80%).
- أي وسط حسابي قيمته أكبر من (4.20 وحتى 5) يصنّف في الخلية (اتفق تماماً)، وهو ما يشكّل نسبة أكثر من (81%).
كما موضّح في الجدول (7).

الجدول رقم(7) بيان مقياس الإجابات.

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	لا اتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً
المدى	1_1.79	1.80_2.59	2.60_3.39	3.40_4.19	4.20_5
النسبة	20%	40%	60%	80%	80_100%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج(SPSS).

6- تحليل استجابة افراد عينة البحث تجاه محاور البحث:-

أولاً- تحليل استجابة افراد عينة البحث تجاه فقرات المحور الاول:-

الجدول رقم(8)

تحليل استجابة أفراد عينة البحث تجاه فقرات المحور الاول.

المحور الاول- دور المدقق الداخلي في الوحدات الحكومية:-					
ت	العبـارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	القرار
	تساهم استقلالية المدقق الداخلي في تحسين وتطوير اجراءات الرقابة الداخلية؟	4.31	0.214	0.000	اتفق تماماً
	يجب توافر المهارات اللازمة للمدقق الداخلي في إجراءات ومراحل عملية التدقيق لمعرفة انواع المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الحكومية؟	3.71	1.332	0.000	اتفق
	يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام ادارة المخاطر بشكل دوري؟	3.77	1.320	0.000	اتفق
	يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر(الدورات التدريبية المتخصصة)؟	3.82	1.351	0.000	اتفق
	إن المدقق الداخلي متحرر من أي مسؤوليات تنفيذية وأية قيود يمكن أن تؤثر على موضوعية؟	2.62	1.425	0.000	محايد
	تساهم خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية؟	2.66	1.441	0.000	محايد
	تساهم وظيفة المدقق الداخلي في إضافة قيمة للوحدة الحكومية من خلال زيادة كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر؟	3.66	1.325	0.000	اتفق

يعي المدقق الداخلي في احتمال حدوث حالات جسيمة من الغش والاحتيال؟	3.71	1.315	0.000	اتفق
يتم تحديد سلطة ومسؤولية المدقق الداخلي رسمياً وفقاً للتشريعات والتعليمات النافذة؟	3.62	1.331	0.000	اتفق
لدى المدقق الداخلي المعرفة اللازمة بالمخاطر والضوابط الرقابية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية؟	3.72	1.316	0.000	اتفق

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

وانطلاقاً من مفهوم المتوسط الحسابي وتكون مهمته الرئيسية تقديم ملخص للبيانات وتوافقها مع بعضها البعض وانطلاقاً من تعريف الانحراف المعياري، على أنه دليل لبعد النتائج عن المتوسط، فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري أصغر، بالمقارنة مع قيمة المتوسط، كان ذلك دليل على قرب البيانات من المتوسط وكلما كانت قيمته أكبر من المتوسط كان ذلك دليل على بعد البيانات عن المتوسط. وإذا كانت قيمة الانحراف مساوية للصفر كان هذا دليلاً على أن البيانات مطابقة للمتوسط.

تم استعمال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T)، للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور جميعها، إذ بلغ الوسط الحسابي الفرضي (3).

• تحليل بيانات المحور الاول (دور المدقق الداخلي في الوحدات الحكومية):-

❖ تحليل العبارة 1: أن العبارة رقم (1) والتي تنص (تساهم استقلالية المدقق الداخلي في تحسين وتطوير اجراءات الرقابة الداخلية)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.310)، وهو أكبر من (4.20)، وأقل من (5)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (اتفق تماماً).

❖ تحليل العبارة 2: أن العبارة رقم (2) والتي تنص (يجب توافر المهارات اللازمة للمدقق الداخلي في إجراءات ومراحل عملية التدقيق لمعرفة انواع المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الحكومية)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.71)، وهو أكبر من (3.40)، وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (اتفق).

❖ تحليل العبارة 3: أن العبارة رقم (3) والتي تنص (يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام ادارة المخاطر بشكل دوري)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.77) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (اتفق).

❖ تحليل العبارة 4: أنّ العبارة رقم (4) والتي تنص (يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (الدورات التدريبية المتخصصة))، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.82)، وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت ضمن درجة (اتفق).

❖ تحليل العبارة 5: أنّ العبارة رقم (5) والتي تنص (إن المدقق الداخلي متحرر من أي مسؤوليات تنفيذية وأية قيود يمكن أن تؤثر على موضوعيته)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.62)، وهو أكبر من (2.60) وأقل من (3.39)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (محايد).

❖ تحليل العبارة 6: أنّ العبارة رقم (6) والتي تنص (تساهم خبرة وكفاءة المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.66)، وهو أكبر من (2.60)، وأقل من (3.39)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (محايد).

❖ تحليل العبارة 7: أنّ العبارة رقم (7) والتي تنص (تساهم وظيفة المدقق الداخلي في إضافة قيمة للوحدة الحكومية من خلال زيادة كفاءة وفعالية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.66) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (اتفق).

❖ تحليل العبارة 8: أنّ العبارة رقم (8) والتي تنص (يعي المدقق الداخلي في احتمال حدوث حالات جسيمة من الغش والاحتيال)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.71) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (اتفق).

❖ تحليل العبارة 9: أنّ العبارة رقم (9) والتي تنص (يتم تحديد سلطة ومسؤولية المدقق الداخلي رسمياً وفقاً للتشريعات والتعليمات النافذة)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.62) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (اتفق).

❖ تحليل العبارة 10: أنّ العبارة رقم (10) والتي تنص (لدى المدقق الداخلي المعرفة اللازمة بالمخاطر والضوابط الرقابية المتعلقة بتقنيات المعلومات المحاسبية)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.72) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (اتفق).

ثانياً. تحليل استجابة افراد عينة البحث تجاه فقرات المحور الثاني:-

الجدول(9)

تحليل استجابة افراد عينة البحث تجاه فقرات المحور الثاني.

المحور الثاني- اساليب الغش والاحتيال:-					
ت	العبـارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	القرار
	ان اهم اسباب الغش والاحتيال هي عدم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري؟	4.331	.951	0.000	اتفق تماماً
	هنالك ضغوط خارجية تمارس على الموظفين في مراكز القرار تؤدي الى ازدياد حالات الغش والاحتيال؟	3.615	1.473	0.000	اتفق
	إن عدم وجود عقوبات رادعة والتهلون في المسائلة والعقاب يؤدي الى التماهي في ارتكاب حالات الغش والاحتيال؟	2.825	1.372	0.000	محايد
	يتم مراجعة التحديات التي تواجه الوحدات الحكومية بشكل دوري فيما يتعلق بمخاطر الغش والاحتيال؟	3.73	1.496	0.001	اتفق
	تزداد حدة انتشار حالات الغش والاحتيال بتزايد منح الاستثناءات والصلاحيات في اتخاذ القرارات؟	3.51	1.462	0.000	اتفق
	إن انخفاض مستوى التأهيل المهني والعلمي في أقسام التدقيق والمحاسبة يؤدي الى تمرير المعاملات التي تحتوي على حالات غش واحتيال؟	3.39	0.85	0.000	محايد
	إن من اهم اسباب الغش والاحتيال هي الضعف والقصور في تطبيق المعايير المحاسبية التي تحكم عمل مهنة المحاسبة والتدقيق وبالتالي	3.76	1.372	0.000	اتفق

				تؤدي الى ارتكاب بعض حالات التلاعب في السجلات المالية؟
--	--	--	--	--

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

• تحليل بيانات المحور الثاني (اسباب الغش والاحتيال):-

❖ تحليل العبارة 1: أنّ العبارة رقم (1) والتي تنص(إن أهم اسباب الغش والاحتيال هي عدم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.331)، وهو أكبر من (4.20)، وأقل من (5)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكرت الخماسي ضمن درجة (اتفق تماماً).

❖ تحليل العبارة 2: أنّ العبارة رقم (2) والتي تنص(هنالك ضغوط خارجية تمارس على الموظفين في مراكز القرار تؤدي الى ازدياد حالات الغش والاحتيال)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.615)، وهو أكبر من (3.40)، وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكرت الخماسي ضمن درجة (اتفق).

❖ تحليل العبارة 3: أنّ العبارة رقم (3) والتي تنص(إن عدم وجود عقوبات رادعة والتهاون في المسائلة والعقاب يؤدي الى التماهي في ارتكاب حالات الغش والاحتيال)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.825)، وهو أكبر من (2.60)، وأقل من (3.39)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكرت الخماسي ضمن درجة (محايد).

❖ تحليل العبارة 4: أنّ العبارة رقم (4) والتي تنص(يتم مراجعة التحديات التي تواجه الوحدات الحكومية بشكل دوري فيما يتعلق بمخاطر الغش والاحتيال)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.73)، وهو أكبر من (3.40)، وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكرت الخماسي ضمن درجة (اتفق).

❖ تحليل العبارة 5: أنّ العبارة رقم (5) والتي تنص(تزداد حدة انتشار حالات الغش والاحتيال بتزايد منح الاستثناءات والصلاحيات في اتخاذ القرارات)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.51)، وهو أكبر من (3.40)، وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكرت الخماسي ضمن درجة (اتفق).

❖ تحليل العبارة 6: أنّ العبارة رقم (6) والتي تنص(إن انخفاض مستوى التأهيل المهني والعلمي في أقسام التدقيق والمحاسبة يؤدي الى تمرير المعاملات التي تحتوي على حالات الغش والاحتيال)، أذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.39)، وهو أكبر من (2.60) ومساوي الى (3.39)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكرت الخماسي ضمن درجة (محايد)

تحليل العبارة 7: أنّ العبارة رقم (7) والتي تنص (إن من أهم اسباب الغش والاحتيال هي الضعف والقصور في تطبيق المعايير المحاسبية التي تحكم عمل مهنة المحاسبة والتدقيق وبالتالي تؤدي الى ارتكاب بعض حالات التلاعب في السجلات المالية)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.76) وهو أكبر من (3.40) وأقل من (4.19)، وهو يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، ويمكن تصنيفها وفق مقياس ليكرات الخماسي ضمن درجة (اتفق).

7- اختبار فرضيات البحث:-

فرضية العدم الرئيسية:- عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) بين دور المدقق الداخلي والحد من اساليب الغش والاحتيال.

أما بالنسبة لقياس تأثير دور المدقق الداخلي في الحد من اساليب الغش والاحتيال واختيار الانموذج الافضل للبيانات نبيّن أنّ قيمة ($R^2=0.812$)، والذي يعني (معامل تحديد افضل نموذج)، أي إنّ المتغيّر المستقلّ (دور المدقق الداخلي) يفسّر (81%) يؤثّر في المتغيّر التابع (اساليب الغش والاحتيال)، أي إنّ ما تبقى يُعدّ من الأخطاء العشوائية في اختيار الإجابة المحددة أو يعزى إلى أخطاء غير معروفة، إذ بلغت قيمتها (19%)، اما بالنسبة لقوة العلاقة بين المتغيرات في النموذج فقد بلغ مقدارها (0.901)، اما بالنسبة لمعامل التصحيح فقد بلغ (0.815)، كذلك بلغ الخطأ المعياري للنموذج المقدّر (0.322) وكما موضح في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10) مؤشرات تحديد افضل أنموذج لدور المدقق الداخلي في الحد من اساليب الغش والاحتيال.

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
.901	.812	.815	.322	55.821	.012

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

الجدول رقم (10) يبين تحليل التباين للنموذج إذ بلغت قيمة اختبار ($F=55.821$) المحتسبة والتي تكون اكبر من قيمة (F الجدولية) بدرجة حرية (105,7) بمستوى المعنوية بلغ (0.012)، وهو أقل من (0.05)، ممّا يدلّ عدم وجود فروق معنوية ويمثّل النموذج الظاهرة المدروسة تمثيلاً دقيقاً مما يدل على رفض فرضية العدم التي تنص على (عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين دور المدقق الداخلي في الحد من اساليب الغش والاحتيال)، اي بمعنى (وجود تأثير ذات دلالة معنوية).

ولمعرفة مقدار اثر دور المدقق الداخلي في الحد من أساليب الغش والاحتيال، إذ بلغ مقدار تأثير دور المدقق الداخلي (- 0.424) على أساليب الغش والاحتيال بعد اجتيازه اختبار (t) بمستوى معنوية (0.008) أقل من (0.05) اي ان التأثير ذو دلالة معنوية، اما بالنسبة لنوع العلاقة بين المتغيرين فهي طردية فكلما زاد التأثير لمتغير دور المدقق الداخلي للوحدة الواحدة تقل أساليب الغش والاحتيال وكالاتي :

$$y = 3.002 + (-0.424)x_1 \dots \dots \dots ()$$

وكما موضَّح في الجدول رقم (11) .

الجدول رقم(11)

اثر دور المدقق الداخلي في الحد من أساليب الغش والاحتيال.

اختبار T		معاملات معيارية	معاملات غير معيارية		أساليب الغش والاحتيال
مستوى الدلالة	قيمة T	بيتا	الخطأ المعياري	المعاملات	
.000	.981	.000	.614	3.002	الثابت
.008	5.592	-.413	.076	-0.424	دور المدقق الداخلي

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات:-

- 1- أن من أهم اسباب ارتكاب حالات الغش والاحتيال في الوحدات الحكومية هو عدم وجود قانون او عقوبات رادعة تحد من هذه الممارسات الغير شرعية.
- 2- تبين من خلال دراسة مجتمع البحث أن المهام الرئيسة لقسم الرقابة والتدقيق الداخلي هو القيام بالواجبات والمسؤوليات الروتينية بينما لا توجد خطة أو دراسة لتطوير عمل قسم التدقيق الداخلي بما يلائم المسؤوليات والمخاطر المالية وغيرها المرتبطة بعمل الوحدات الحكومية التابعة الى وزارة العدل العراقية.
- 3- اظهرت نتائج البحث ان المدقق الداخلي هو شخصية علمية ومهنية يمكنه الاعتماد على تقنيات التدقيق الجنائي في البيئة العراقية من خلال المميزات التي تؤهله للعمل على الحد من اساليب الغش والاحتيال.
- 4- ان أيجاد المقومات المهنية والقوانين والتشريعات لتفعيل دور واستقلالية المدقق الداخلي سيؤدي إلى الحد من أساليب الغش والاحتيال.

ثانياً- التوصيات:-

- 1- ينبغي إصدار قوانين او تشريعات رادعة تحد من اساليب الغش والاحتيال هذا بالإضافة الى عدم التهاون في تطبيقها.

- 2- ينبغي ان يتبنى ديوان الرقابة المالية الاتحادي أنشاء قسم او تشكيل للتدقيق الداخلي تكون مهمته القيام بإجراءات التحقيق في الغش والاحتيال بحيث يكون مستقل وان يكون ارتباطه بأعلى سلطة بالوحدات الحكومية ومنحه الصلاحيات والمسؤوليات التي تمكنه من القيام بمهامه دون وجود اي ضغوطات تمارس عليه والتي بدورها تحد من كفاءته المهنية.
- 3- ينبغي اعداد الكوادر المختصة في مجال التدقيق الداخلي وتأهيلهم بما يلائم متطلبات التطور التكنولوجي في بقية انحاء العالم.
- 4- ينبغي تقييم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للوحدات الحكومية بشكل دوري من اجل تحديد نقاط الضعف والقصور وبالتالي إمكانية معالجتها.

ثبت المراجع والمصادر

(1) المصادر العربية:-

أولاً: القوانين والتقارير والوثائق الرسمية:-

1. ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، دليل استرشادي للحد من الاحتيال والفساد في الجهات الحكومية، (2019) [Email: [info@fbsa.gov.iq].
2. وزارة المالية، الامارات العربية المتحدة، دليل مكافحة الاحتيال في الحكومة الاتحادية المعتمد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (4-11) لسنة، (2018) .

ثانياً: الكتب:-

1. جمعة، احمد حلمي (2011) "التدقيق الداخلي و الحكومي"، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
2. الجوهر، كريمة علي كاظم، شاكور عبد الكريم هادي البلداوي، احسان زياب عبد محمد، احمد جاسم حمودي، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية، الطبعة الاولى، بغداد، (2017).
3. الرمحي، زاهر عطا، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفق للمعايير الدولية، عمان الاردن، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، (2017).

ثالثاً: الرسائل والإطروحات:-

1. برغل، لينا مصطفى، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن، (2015).
2. شربة، علي هاتف عبد علي، تحسين جودة التدقيق الداخلي في الحكومة باستخدام معايير تقنية Six Sigma: دراسة تطبيقية في عينه من الوحدات الخدمية في محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، (2015).
3. علي، عباس يعقوب "تأثير قواعد السلوك المهني لمراقب الحسابات في الكشف عن حالات الاحتيال والخطأ على وفق معيار التدقيق الدولي (240)", رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق، (2013).

4. يعقوبي الطيب، هلهال مصطفى، دور التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال الوظيفي دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية تيارت، جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية معمة، (2022).

رابعاً: البحوث والدوريات:-

1. أحمد، شريهان ممدوح حسن، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية، "دراسة مقارنة" المملكة العربية السعودية، المجلة القانونية مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية مجلة علمية محكمة، المجلد(4)، العدد(4)، (2018).
2. أوصيف لخضر، مدخل للتدقيق الداخلي، مطبوعة علمية مقدمة للطلبة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، (2017).
3. بحر، يوسف عيد عطية، الفساد الإداري المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة، مجلة جامعة الزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (13)، العدد (2)، (2011).
4. الجلال، محمد، هل نحتاج لإدارة التدقيق الداخلي، مجلة التدقيق الداخلي، العدد(13)، (2022).
5. سليمان خديجة، نقاز أحمد، الهندسة الاجتماعية لارتكاب الاحتيال ودور التدقيق الداخلي للحد من الظاهرة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد (2)، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، (2020).
6. عباس، زهرة، بن عويدة، نجوى، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد(3)، العدد(1)، (2022).
7. كشاط منى، حجاز خديجة، مدى مواءمة ممارسات اقسام التدقيق الداخلي بالمؤسسات الجزائرية للمتطلبات الحديثة لممارسة المهنة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(38)، الجزائر، (2019).
8. مجدوب، خيرة، زياني عبد الحق، دور التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة الشركات دراسة حالة مجموعة من شركات المساهمة الجزائرية، المجلد(15)، العدد(2)، (2021).

(2) المصادر الأجنبية:

First: Formal Publications.

1. IIA. (2017). International standards for the professional practice of internal auditing. Institute of Internal Auditors (IIA) Report.

Second: Books.

1. Anderson, Urton L; Head, Michael J. ; Ramamoorti, Sridhar; Riddle, Cris; Salama, sick; Mark, J. ,Sobel Paul;(2017) "Internal Auditing Assurance & Advisory Services".
2. Arens, Alvin A.; Elder, R and Al J; Beasley, Mark S.; Hogan, Chris E, (2017),"Auditing and Assur Acne Services an Integr Ated Appro Ach", Sixteenth Edition.

3. Huang, S. Y., Lin, C. C., Chiu, A. A., & Yen, D. C. (2017). "Fraud detection using fraud triangle risk factors.", **Information Systems Frontiers**, 19(6), P. 1344.
4. Louwers, Timothy J. ,PhD, Robert J. Ramsay , PhD, David H. Sinason ,PhD, Jerry R. Strawser , PhD, Jay C. Thibodeau , PhD, Auditing & assurance services ,6ed, 2015,p 686.
5. Pickett, K, Spencer "The Internal Auditing Handbook", 3rd Edition (2010)p12.
6. Reding, K., Sobel, P., Anderson, U., Head, M., Ramamoorti, S., Salamasick, M., Riddle, C.,(2013)"Internal auditing. Altomonte Springs, Fla Institute of Internal Auditors", Research Foundation .

Third: Periodicals and Researches Thesis and dissertation.

1. Albashrawi, Mousa, Detecting Financial Fraud Using Data Mining Techniques: A Decade Review from 2004 to 2015,Department of Accounting & Management Information Systems, King Fahd University of Petroleum and Minerals, Dhahran, Saudi Arabia, Journal of Data Science 14(2016), 553-570.
2. Eko, E. U., Adebisi, A. W., & Moses, E. J. (2020). Evaluation of Forensic Accounting Techniques in Fraud Prevention / Detection in the Banking Sector in Nigeria, 9(3), 56– 66. <https://doi.org/10.5923/j.ijfa.20200903.02>
3. Gacon, T. (2013). The Professionalization of Internal Auditing. Management and Business Administration. Central Europe, 123(4), 55-68.
4. ISMAIL ALHASSAN,FORENSIC ACCOUNTING AND FRAUD DETECTION AND PREVENTION IN THE NIGERIAN PUBLIC SECTOR, School of Business Education, Federal College of Education, (Technical), Gombe, Gombe State, Nigeria, internal journal of accounting research, An Open Access Journal • ISSN: 2617-9954, Vol. 5 (4), pp,108-115, 2020.
5. Khalaf Bandar Khalaf, Forensics Accounting in Business Law of the Kingdom of Saudi Arabia, Businesses Law LLM , Yamamah university; Journal of Forensic Accounting Profession , Vol (2) No (2),pp 86, 2022.
6. Manjula , M. ; S.S.V.N. Sarma ; A. Govardhan ; and R. Lakshman Naik , (2012), “ DFFS: Detecting Fraud in Finance Sector “ , **International Journal of Advanced Engineering Sciences and Technologies**, Vol.9, No.2, p. 178.
7. Monday Agbeyi, Osugba Sylvester, The use of forensic audit in curbing fraud in the public sector (A study of local governments in delta state),International Journal of Commerce and Management Research ISSN: 2455-1627; Impact Factor: RJIF 5.22 Received: 26-12-2018;

Accepted: 30-01-2019 www.managejournal.com Volume 5; Issue 1; January 2019; Page No. 163-171.

8. Mukoro D. Forensic accounting and financial fraud in Nigeria: An empirical approach. *International Journal of Business and Social Science*. 2011; 4(7):281-289.
9. Schuchter, A., & Levi, M. (2016). The fraud triangle revisited. *Security Journal*, 29(2), 107-121.
10. Smith, W. L. (2013). Lessons of the HealthSouth fraud: An insider's view. *Issues in Accounting Education*, (28),(4), p(901-912).
11. Tumwebaze, Zainabu Veronica Mukyala, Bob Ssekiziyivu, Caroline Bonareri Tirisa & Ashim Tumwebonire | (2018) Corporate governance, internal audit function and accountability in statutory corporations, *Cogent Business & Management*, 5:1, 1527054, DOI: 10.1080/23311975.2018.1527054.

Fourth: Internet.

1. (<http://alphabet.argaam.com/article/detail/104673>).
2. (WWW.Protiviti.com).
3. (<http://www.acfe.com/fraud-triangle.aspx>).
4. (<https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2013-01-01-1.179525>).